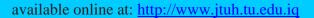


ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities





Assist. Lect. Safaa Ali Salih Al-jubouri

Directorate General of Salahuddin Education/ Department of Education Dhuluiya

email. Safas1975@gmail.com 07707544410, 07800577044

Keywords:

Roots Origin movement interaction indication

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10 Feb. 2018 Accepted 22 Apr 2019 Available online 20 Oct 2019 Email: adxxx@tu.edu.iq

The Roots of the Morphological Decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo A B S T R A C T

The idea of the research is to study the decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo on the issues of morphology not the grammatical issues, and consider the possibility of the roots of those decisions deep in the language and how linguists see these issues at the origin of their status and to highlight a number of decisions, research and knowledge. The review of the opinions of the scholars that the association is marketing in this regard, for example, but not exclusively, because the place cannot study all the decisions and return to its roots was random selection of the section from it in order to discern many things and circumstances to search the based language compound on the formulation of those decisions.

© 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.2019.07

جذور القرارات التصريفية الصادرة عن مجمع اللغة العربية في القاهرة

م. م.صفاء علي صالح الجبوري/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين/قسم تربية الضلوعية الخلاصة

تقوم فكرة البحث على دراسة نماذج منتخبة من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة المتعلقة بالقضايا الصرفية دون القضايا النحوية ، ويُنظر في إمكانية وجود جذور لتلك القرارات موغلة في عمق اللغة ، وكيف يرى علماء اللغة تلك المسائل في أصل وضعها وفي ذلك نسلط الضوء على عدد من القرارات والبحث فيها ومعرفة الحذف أو الزيادة ... ، إلى غير ذلك من الامور الواقعة في تلك المسألة ، واستعراض آراء العلماء التي يسوقها المجمع في ذلك الصدد، ويكون ذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ؛ لأن المقام لا يسع لدراسة جميع القرارات والعودة الى جذورها فكان الاختيار عشوائياً لقسم منها ؛ لكي نتبين كثيراً من الأمور والملابسات التي وقف عليها مجمع اللغة القاهري في صياغة تلك القرارات

المقدمة.

بعدما اتضحت معالمُ اللغةِ العربيةِ وبذل العلماء جُلَّ جهدهم في وضع القواعد والأسس الصحيحة لبناء رصين ومتكامل ، إلا أن كلَّ عملٍ من صنعِ البشر لا يصل إلى درجة الكمال ؛ لأنَّ هذه الدرجة من صفات الباري عزَّ وجلّ .

ومما لا شكّ فيه أنَّ المادة العلمية الصرفية كانت موزعة في ثنايا كتب اللغة تؤدي دورها مع قرينتها المادة النحوية لينطلقا في خطين متوازيين جنباً إلى جنب ، ولكن مع تقادم الزمن اقتضت الحاجة إلى أنْ يستقل علم الصرفِ بذاته ليكون علماً مستقلا له قواعده وضوابطه التي تحكمه ، وكانت ثمرة جهد العلماء منصبةً على حفظ اللسان من الخطأ واللحن في المفردات والالفاظ ومراعاة قانون اللغة في الكتابة .

والتصريف ((أشرف شطري العربية وأغمضهما فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف))(١).

وبعد أن اتسعت رقعة العربية وأخذت مداها وتنوعت مشارب اللسان العربي واختلط بكثير من الأمم والأقوام ، دعت الحاجة إلى وجود ضابط ورقيب يتابع مستجدات اللغة ويراقب التغيرات التي تطرأ على الألفاظ ويتابع مراحل تطورها . فكان للبيئة الاجتماعية والظروف السياسية دور مهم في التأثير على اللفظة العربية عبر الزمن ، واقتضت الحاجة الى إيجاد لجان مختصة تراقب هذه التغيرات بين مدّة وأخرى تعدل على تلك الألفاظ فتضيف أو تنقص ما تراه صواباً .

كانت فكرة ظهور مجامع اللغة العربية عند كبار العلماء والباحثين لمناقشة مثل هذه القضايا التي تخص اللغة العربية، فكان القرار المجمعي يمر بمراحل^(٢):

- ١- قيام اللجنة العلمية بدراسة المسألة أو مناقشة البحث أو المذكرة .
 - ٢- يصوّت أعضاء المجمع على تلك المسألة.
 - ٣- يُعرض القرار على مجلس المجمع ليقرّه.
 - ٤- إقرار المجمع على تلك المسألة وتعميمها .

القرارات المأخوذة عن أصل:

هناك الكثير من القرارات التي وقف عندها مجمع اللغة العربية في القاهرة ومنها الصرفية على وجه الخصوص ، وأعاد النظر فيها ودرس جوانبها فكانت له فيها وجهات نظر :

١- القرار الأول:

القياس على المصدر (فَعَلان) للدلالة على التقلب والاضطراب

نص القرار: (يقاس المصدر على وزنِ فَعَلان لفَعَلَ اللازم مفتوح العين إذا دلَّ على تقلب واضطراب) ($^{\circ}$

الأصلُ في هذا القياس ما حدّه سيبويه وتابعه بقية علماء العربية فقال: ((ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النّزَوان، والنّقَزان؛ وإنّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العَسَلان والرّتَكان)(؛) .

وتابع يقول: (ومثل هذا الغَلَيان، لأنَّه زعزعة وتحرُّك. ومثله الغَثَيان، لأنه تَجَيُّشُ نفسه وتثورٌ. ومثله الخَطَران واللَّمَعان ...).

وإلى ذلك ذهب الفارابي (ت ٣٥٠ه) فقال : ((إذا كان على فَعَلان فهو اسم للمصدر على معنى الذهاب والمجيء والحركة والاضطراب)) (°)، وابن سيده (ت ٤٥٨ه) إذ قال في ذلك : ((وقد جاؤوا بالفَعَلان فِي أشياءَ تقارَبَتْ فِي اشتِراكِها فِي الاضْطِراب والحرَكة كالطَّوفان والدَّوَران والجَوَلان تَشْبِيها بالغَلَيان والغَثيان؛ لأن الغَليان تقلُّب ما في القِدْر وتصرُّفه وقد قَالُوا: الجَوْل والغَلْي، وقَالُوا الحَيَدان والمَيَلان، فأدخلوا الفَعَلان فِي هَذَا كَمَا أَن مَا ذَكَرْنا من المصادرِ قد دخل بعضُها على بعضٍ وَهَذِه الأشياء لَا تُضبَط بقِيَاس وَلاَ بأمْر أَحْكمَ من هذا وهكذا مأخذ الخليل)) (٢٠).

وتابع كثير من علماء العربية من سبقهم في القول بأنَّ مصادر الثلاثي من (فَعَل) يجيء على (فَعَلان) ؛ لأنَّ الأصل فيه السماع وما ذهبوا هو القياس عليه، وهو قياس مقيد بقيد (إذا دلَّ على تقلّب واضطراب).

وذهب ابن جني (ت٣٩٢ه) في تعليل ما دلَّ على الحركة والاضطراب على هذا المثال (فَعَلان) الى أن العرب لهم تصرّف في أبنية كلامهم ، ((فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الافعال)) $^{(\vee)}$. فإذا صح ذلك فليس بمطرد لأنهم جاؤوا بما دلَّ على الحركة والاضطراب على غير هذا المثال .

فكل ما جاء على (فَعَلان) مزيداً بألف ونون في آخره دلَّ على باب (معنى الغليان) مما ينطوي على الحركة والاضطراب ، وهنا يرى ابن جنى مجىء فَعَلان إشارة الى الأصل نحو: الجَوَلان والحَيران.

ومجمع اللغة العربية اعتمد هذا الأصل وبنى عليه قراره وساق لذلك أمرين فجعل هذا الأمر قياساً يُعتد به ولم يترك الأمر كما وقف عليه بعض العلماء من أنَّ مصادر الثلاثي سماعية كلها . فرأى في الأول أنَّ الغالب في هذه الصيغة تدل على هذا المعنى ومتحصلة فيه ، أما الثاني فقد جعل الكثرة التي أوردها الصاغانى (ت، ٦٥ه) في كتابه (^) أصل يقاس عليه كما يذكر ذلك سيبويه في كتابه .

وأصلُ هذا القياس واردٌ عند علماء العربية فقد جعلوه من السماع الوارد في كلامهم ولم يقيسوه ، ولكنّ العلماء في مجمع القاهرة قد جعلوه قياساً.

٢ - القرار الثاني

مجيء (فُعالة) للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها .

نص القرار: (يجيز المجمع ما ينشأ من كلمات على صيغة فُعالة بهذه المعاني سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة)(٩).

استند علماء المجمع على قول سيبويه وعدوه أصلاً انطلقوا منه وأساساً يُبنى عليه فأجازوا ما ينشأ من كلمات على صيغة (فُعالة) بهذه المعاني سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة .

وهذا التوسع في القاعدة الصرفية لم يأتِ من عدم ، فقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه إذ قال: ((ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضالة، وذلك نحو القُلامة، والقُوارة، والقُراضة، والنُفاية، والحُسالة، والكُساحة، والجُرامة وهو ما يُصرَم من النخل، والحُثالة. فجاء هذا على بناء واحد لمَّا تقاربت معانيه))(۱۱)، وتابع وأضاف قائلاً: ((ونحوه مما ذكرنا : العُمالة والخُباسة، وإنَّما هو جزاءُ ما فعلتَ، والظُّلامة نحُوها)) ، وتابع ابن قتيبة (ت٢٧٦ه): إنّ ((فُعالة تأتي كثيراً في فضلة الشيء وفيما يسقط منه))(۱۱). وهذا يدلل على أن القرار استند على جذرٍ ثابت في أصل اللغة ، وتابع كثير من العلماء سيبويه والدينوري فيما عدوه أصلاً من أصول اللغة.

وقرار المجمع لم يأتِ بجديد خارج سياق تلك القاعدة اللغوية التي وضعها الأقدمون ؛ ولكنهم أجازوا أن يُنْشَأ كلمات جديدة على وزن (فُعالة) للدلالة على نفاية الاشياء وبقاياها وما تناثر منها . واعتمدوا على ما ذكره اللغويون والصرفيون في كتبهم عن فُعالة ، وما سجلته المعاجم وكتب اللغة من الفاظ تَرِد على هذه الصيغة وتدل على نفاية الاشياء وبقاياها (۱۲). ولكنّ الجديد فيه أنّه عُدّ قياساً مُعتمداً ، فيما رأى القدماء أنّه مرهون بالسماع .

٣. القرار الثالث:

مجىء صيغة (التَّفَاعُل) للاشتراك والمساواة والتماثل

نص القرار: (تتخذ صيغة "التفاعل "للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التغيير، وقد نص الصرفيون على أنَّ التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل، لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك كقول على: تعايا أهلُه بصفة ذاته) (١٣).

فصيغة تفاعل تدل على الاشتراك في أمرين أو أكثر نحو: تقاتل الفارسان أو تقابل الجيشان، وفي ذلك يذكر سيبويه: ((وأمّا تَفاعَلتُ فلا يكون الّا وأنت تربد فعل اثنين فصاعداً))(١٤).

ويرى ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) أنّ لـ (تَفاعَلَ) ثلاثة معانِ (١٥٠):

- ١- المشاركة: أن تكون للاثنين فصاعداً نحو تشاتما وتقاتلا.
- ٢- الرَّومُ: كقولك: تقاريتُ من الشيء، وتراءيتُ لزيدٍ أي رمت القرب.
- ٣- الإِيهام: وهو أنْ يُريك أنَّه في حال ليس فيها. كقولك: تَغافَلتُ وتَعامَيتُ وتَناعَستُ وتَجاهَلتُ، أي أَظهرتُ ذلك .

ويذكر سيبويه مصدر (تَفَاعَل) أي التفاعُل وفيه قال: ((وأمّا تفاعَلتُ فالمصدر التفاعُل، كما أن التَّفعُل مصدر تَفعَلت؛ لأنَّ الزنة وعدة الحروف واحدة))(١٦)، واتفق معه أبو العباس المبرد (٣٨٥هـ) في أنَّ مصدر تَفَاعل هو التفاعُل كما تَغَافل تغافُلاً.

ويتطرق السيوطي (ت٩٩١١هـ) لهذه الصيغة في باب (ذكر ما أتى على فَاعلَ وتَفَاعلَ من جانب واحد) نقلاً عن ابن السكيت: ((من ذلك ضاعفت الشيء وباعدته وقد تكاءدني الشيء: شق عليَّ وتذاءبت الريح جاءت مرة من هنا ومرة من هنا، وامرأة مُنَاعمة واللَّهم تجاوز عني وهو يعاطيني: إذا كان يخدُمك وقاتلهم الله، وعافاك الله وعاقبت الرجل ودابة لا ترادف أي اعطيته بالدَّيْن، وعاليت الرجل وطارقت نعليّ ودابة لا ترادف أي لا تحمل رديفاً))(١٧).

وأضاف الصّبّان معاني لهذه الصيغة بقوله: (("وتَقَاعَل" هو للاشتراك في الفاعلية لفظًا وفيها وفي المفعولية معنى، وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله، وتخييل الاتصاف به كتجاهل، والمطاوعة كباعدته فتباعد))(١٨).

وأخذ المجمع هذه الصيغة (تَفَاعَل) واقرها لِما يتطلب معنى المشاركة والاتفاق على أصل المعنى وجعلها مكان (المُفَاعَلة) التي لها المعنى نفسه ، وأجاز صيغة التّفاعُل معتمداً على قول الرضي (ت٦٨٦ه) فيها : ((وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا، وفيها وفي المفعولية معنى، وأعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتّفاعُل يكون معنى، وهو الأكثر، نحو: ضاربته، وتضاربنا، وقد يكون عينا نحو ساهمته: أي قارعته وسايفته، وساجلته، وتقارعنا، وتسابقنا، وتساجلنا، ثم اعلم: أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتّفاعَل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل))(١٩).

وهذه الأصول التي نوردها فهي جذور لتلك الصيغ التي عدّل إليها المجمع، وأقرها ولم يخرج عن تلك الجذور .

٤- القرار الرابعالمصدر الصناعي

نص القرار: (إذا أُرِيدَ صنع مصدرٍ من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء)(٢٠)

المصدر الصناعي الذي أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة: هو مصدر أُخذ من لفظه وزيد عليه ياء النسب والتاء . فقالوا في (اللّص) اللصوصية وهو ما أورده الخليل (ت١٧٠ه) في معجمه (٢٠)، وأصل هذا البناء ما اعتمده سيبويه في كتابه ومثّل له ، وقال عند حديثه عن زيادة التاء : ((كذلك جبروت وملكوت ؛ لأنهما من الملك والجبرية ... وكذلك التقدمية ؛ لأنها من التقدم)) (٢٢). ويتجلى وضوح هذا المصدر عند الفراء (ت٢٠٠ه)عندما ساق أمثلة في غلام ووليد أي مولود فقال فيه: ((فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فِيهِ: الفُعولة، والفُعولية، وأن تجعله منسوبًا على صورة الاسم، من ذلك أن تقول: عبد بين العبوديَّة، والعبودة والعبديَّة ، فقس على هذا)) (٢٢). وسموه القدماء مصدراً لأسم موضوع ، وهو يأتي على صيغتين : الفُعولة والفُعوليَّة مع دلالته على النسب . وسماه ثعلب مصدراً (٢٠٠ . أمّا ابن السرّاج (٢٠٠) فقد تابع سيبويه في التمثيل دون بيان طريقة الصياغة ؛ وبذلك يكون كل اسم أو صفة بإضافة ياء النسب و تاء التأنيث إليه فهو (مصدراً صناعياً) .

وهذه الأصول التي سقناها هي جذور تلك القاعدة اللغوية التي بُني عليها قرار المجمع .

ه. القرار الخامس

اطراد صوغ (فعال) للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي

نص القرار: (يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي) (٢٦).

فعّال صيغة مبالغة لاسم الفاعل وهذا يدل على أن الفاعل اتصف بالفعل كثيراً وأتاه مرات عديدة، وفي هذه المسألة أمور كثيرة مُختلف فيها لا يسع المقام لاستعراضها ، ولكنّا نقف هنا على بعض الجذور التي تتصل بهذه المسألة والتي اتخذها المجمع وجعلها اللبنة الأساسية التي بنى عليها قراره، ونقف عند أقوال قسم من العلماء، وأول من تطرق لهذه الصيغة سيبويه فرأى أن صيغة (فعّال) للمبالغة في اسم الفاعل وقال: ((أجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلاّ أنّه يريد أن يُحدَّثَ عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى فَعولٌ وفعًال ومفعال وفعِلٌ)) (٢٠)، وتابع المبرد شيخه في هذا الأصل وقال في باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأَفْعال وما يلحقها من الزيادة للمُبالغة: ((فإن أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية فمن ذلك فعّال، تقول: رجل قتّال إذا كان يكثر الْقتل فأما قاتل فيكون للقليل والكثير لأنّهُ الأصل)) (٢٠). وفي ذلك يوضح أبو هلال العسكري في فروقه معنى (فَعَال) إذ قال : ((إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل

"فعّال" مثل: علّام وصبّار ...)) (٢٩). فلا خلاف في مدلولها على المبالغة وهم يتحدثون عن ذلك ؟ ولكنهم يقيدونه بالمسموع في دلالة المبالغة باسم الفاعل.

ومن ذلك ما ورد في الذكر الحكيم على صيغة (فعًال) العديد من الألفاظ، نذكر من ذلك قوله تعالى: { إِنَّ رَبِكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيد } (هود:١٠٧)، أي: لا يمتنع عليه شيء يريده. قال الزمخشري: ((وإنما قيل: فعًال؛ لأن ما يريد ويفعل في غاية الكثرة)) (٣٠).

وهنا استند مجمع اللغة العربية في القاهرة في صوغ قراره على جمع آراء العلماء ورأي المدرستين البصرية والكوفية ويزاوج بين تلك الآراء ليخلص إلى نتيجة مفادها صوغ فعّال من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي ، فجمع بين قول أبي حيان الذي هو في الاصل رأي البصريين أنه يصاغ من الثلاثي المتعدي القياسي ، ورأي بعض المتأخرين من العلماء الذين يرون صوغه من الثلاثي اللازم ، وكذلك كثرة الصيغ التي جمعها (الشيخ محمد الخضر حسين)(٢١) من اللازم والتي وصلت الى تسع وثمانين صيغةً وهذا دليل على إطراد هذه الصيغة من اللازم .

فصدر القرار بجمع كل الآراء التي تُعد جذور لهذا القرار وإعادة صياغتها بطريقة أشمل وأعم، وبذلك جعلوه عاماً مطلقاً قياسياً في كل ثلاثي لازم ومتعدي.

٦. القرار السادس

اطراد صيغة (فِعِيل) لإفادة المبالغة

نص القرار: (يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي . لازماً كان أو متعدياً . لفظ على صيغة (فعّيل) بكسر الفاء وتشديد العين الإفادة المبالغة) (٣٢).

نجد جذور هذا القرار عند ابن السكيت (ت٢٤٤ه) فهو يرى أنَّ: ((ما كان على مثال فَعِيل أو فِعْلِيل فهو مكسور الأول، نحو قولك بصل حِرِّيف، ورجل سِكِّير، إذا كان كثير السكر، وفِسِّيق، إذا كان كثير الفسق، "وخِمِّير: كثير الشرب للخمر، وعِشِّيق: كثير العشق، وفِخِّير: كثير الفخر)) (٣٣). ومثل ذلك جبير وصرِّيع وغلِّيم وظلِّيم: اذا كان شديد الظلم، وضلِّيل: إذا كان كثير التتبع للضلال.

وكذلك نجد جذور لهذا القرار عند الدينوري (ت٢٧٦هـ) في أدب الكاتب في باب اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني ، فقال في ذلك : ((ما كان على فِعِيل فهو مكسورُ الأوَّل لا يُفتح منه شيءٌ ، وهو لمن دام منه الفعلُ ، نحو: رجلٌ سِكِّير : كثيرُ السُّكرِ ، و خِمِّير : كثيرُ الشرب للخمرِ ، ... ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرَّتين ، حتى يكثرَ منه أو يكون له عادة)) (٣٤).

أمّا الفارابي (ت٣٥٠ه) فأنه يذكر تلك الصيغة في باب فِعِيل بكسر الفاء والعين فقال: ((الْشِّرَيب: الْمُولَع بالْشرب. والْقِرِّيب: الْسمِك الْمُمَلِّح مادام في طَرَاءَتِه. والْقِلِّيبُ: الْذِنْبُ ، الْخِرِّيتُ: الْدَليل، وقال: وبَلدَ يَعْيا به الْخِرِّيتُ . والْزّميت: أَشد من الْزّميتِ ، والْسَكيتُ: الْدَائِمُ الْسُكوتِ، والْصَميتُ: الْدَائِمُ

الْصّمات. والْعمّيت: الْجريء الْظّريفُ))(٢٥). ويذكر في هذا الباب خمسةً وثلاثين صيغةً جاءت على هذا الوزن. وبذلك اعتمد مجمع اللغة العربية على تلك الجذور الواردة في كتب اللغة والمعاجم، وعدَّ هذه الكثرة ما يقاس عليه بعدما كانت سماعية.

٧. القرار السابع

تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء

نص القرار: (يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء ، وإن لم يقصد بها الحدوث). (٣٦)

بُني هذا القرار على ما ورد في كتب اللغة ، فقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه في باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث فقال : ((امرأة حَائِضٌ ، وهذه طَاْمِثٌ ، كما قالوا : نَاقة ضَاْمِرٌ يوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحّائِضُ واشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا هذا شيء حائض ثم وصفوا به المذكر كما وصفوا به المؤنث فقالوا : رجلٌ نكحةُ ...))(٢٧).

وكذلك نجد المبرد يُعرِّج على هذا القول في كتابه حين قال: ((وكذلك كلُّ مؤنث نُعِتَ بغير هاء؛ نحو: طَامِثٌ، وحَائِضٌ، ومَأتم، وطَالِق فما كَانَ من هَذَا مبينا على فعل فهو كقولك: ضربت فهي ضاربة، وجلست فهي جَاْلِسَةٌ) ((٢٨). ويستطرد في القول فيرى أنَّ قول بعض النحويين: ((إنّما تنزع الهاء من كلِّ مؤنث لا يكون له مذكر فيحتاج الى الفصل فليس بشيء؛ لأنك تقول: رجلٌ عَاقِرٌ وامرأةٌ عَاْقِرٌ ، وناقةٌ ضَامِرٌ وبكرٌ ضَاْمِرٌ))(٢٩)، وهنا يتساوى فيه المؤنث والمذكر؛ لأنَّ الصيغة مما يتساوى فيه الاثنان.

ويرى أبو محمد السيرافي (ت٥٨٦هـ) في باب التذكير على اللفظ أنَّ صيغة فَاعِل وقَعُول مما يتساوى فيه المذكر والمؤنث أنَّ : ((الصفات التي تقع للمؤنث على لفظ التذكير هي مذكرة وإنْ كانت للمؤنث مثل : حَاْئِضٌ وَطَامِتٌ وَرَغُوث وَحَلُوْب ، هذه الصفات مذكرة وصف بها المؤنث ، فإذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته؛ لأنها مذكرة وأن كانت للإناث ، فالتسمية بحَائِض كتسميته بضارِب وتسميته برغوث كتسميته بشكور))('')، ويذهب الزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى تفصيل القول في هذه المسألة ويستعرض آراء البصريين والكوفيين ويقف على قول الخليل وسيبويه فيقول في ذلك :((وللبصريين في نحو حَائِض وطَاْمِثٌ وَطَالِقٌ مذهبان : فعند الخليل أنَّها على معنى النسب كلانِن وَتَامِرٌ ، كأنه قيل ذات حيضٍ وذات طمثٍ ، وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حَائِض كقولهم غلام رَبْعَة ويَفْعَة على تأويل نفس وسلعة. وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول حَائِضَةٌ وطَالْقَةٌ الآن أو غدا. ومذهب الكوفيين يُبطِله جري الضامر على الناقة والجمل، والعاشق على المرأة والرجلِ))(''').

وبناءً على ما تقدم فأنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة قد استعرض كل آراء واقوال العلماء ووقف على أدقِ تفاصيلها ليصل الى نتيجة أنّه يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإنْ لم يقصد بها الحدوث .

القرار الثامن

لحاق تاء التأنيث ألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث

نص القرار: (لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال – اسماً كان أو صفة – أنْ يوصف المؤنث بالمذكر، فلا يقال فلانة أستاذ أو عضو، أو رئيس أو مدير) (٢٤٠).

إذا تتبعنا جذور هذا القرار ولعل أقدم من تناول هذا الموضوع هو الفراء إذ قال: ((رجلٌ كريمٌ ، وامرأة كريمة ، فيمر القياس بهذا لا ينكسر ، حتى ينتهي " امرأة قتيل " و " كفّ خضيب " و " عنزٌ رمي " ؛ طرحوا الهاء منه لأنه مصروف عن جهته ، وكان ينبغي أن يقول: " كفّ مخضوبة " و " امرأة مقتولة " ، فضرف الى فعيل ، وطُرحتُ الهاء منه ؛ ليكون فرقا بين ما هو مفعول به ، وبين ما له الفعل ، الا ترى أن قولك: "كفّ خضيب " معناها: خُضِبتُ و " امرأة كريمة " معناها: كُرِمتُ))("، وهنا يشير الفراء إلى العلةِ اللغوية (الصرفية) التي عدل فيها من المؤنث الى المذكر وبذلك قال: (امرأةٌ قتيلٌ) ، ليعطي تعليلاً لهذه الظاهرة فيقول: ((لأنّه إنّما يكون في الرجال دون النساء أكثر ما يكون فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه))(عنه).

وعادة التذكير التي ذهبوا إليها هي أن تلك الصفات التي تشيع في الرجال أكثر من النساء ، أي أنها غالبة في الرجال قليلة في النساء فاجروه على أصله في التذكير .

فلو جاءوا برملة أو بهند ... لبايعنا أميرة مؤمنينا (٧٤) [الوافر]

وكذلك يقولون: فلانة كفيلة بني فلان ، فيدخلون الهاء ؛ لأنَّ الكفالة تكون في الرجال والنساء) (١٤٠). وهنا يقع الاستدلال على أن التذكير والتأنيث في الألقاب والأوصاف مسموع عن العرب في عصور الاحتجاج ؛ فحين احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر في موضعه؛ لأنّه يشيع في الرجال ويقل ويندر في النساء . إنّ في التذكير إشارة إلى أنَّ الصفة خاصة بالرجال وغالبة فيهم .

ومن هنا استمد مجمع اللغة في القاهرة قراره الذي يقضي بعدم جواز وصف المرأة دون علامة التأنيث في الألقاب والمناصب والأعمال ؛ وهو بذلك يخالف ما ذهب إليه الفراء من تذكير الألقاب للإناث أو أشارته الضمنية إلى وجوب التذكير .

وهنا توجب أن تكون لنا وقفة بين الأصلِ الذي هو مسموع عن العرب وبين قول الفراء الذي يرى مخالفة الاصل للعلل والأسباب التي أوردها ، فلا سبيل لنا الى تخطئة من هم حملوا اللغة على أكتافهم وتحملوا كل العناء لإيصالها إلينا بهذا الوجه الحسن ، وكذلك لا سبيل لنا لمعارضة الأصل الذي قالت به العرب والذي استند إليه مجمع اللغة فقال بوجوب تأنيث الألقاب والمناصب ، وعليه يكون جواز الوجهين هو الفيصل بين ذلك للأسباب التي أوردناها آنفاً .

النتائج:

- ١- يكون بناء القرارات مستنداً الى الأصول التي قال بها علماء اللغة العربية ومنهم: سيبويه والمبرد والسيرافي وابن قتيبة وغيرهم.
 - ٢ جميع القرارات جاءت نتيجة الجمع بين آراء العلماء والخروج بقرارات تتناسب والظرف الراهن .
 - ٣-قسم من قرارات المجمع جاءت إقرار لبعض القواعد الصرفية .
- اعتماد مجمع اللغة العربية في القاهرة على ظاهرة الكثرة وجعلها أصولاً يقاس عليها وأسساً يصوغ
 من خلالها قراراته ، بعدما كانت سماعية لا ترقى أن تكون قواعد مطردة .

الهوامش:

⁽١) الممتع في التصريف: ٣٦

⁽٢) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: ٤٣.

⁽ ٣) القرارات النحوية والتصريفية : ٣٩٣ .

[.] ١٤/٤ : الكتاب (٤)

⁽ ٥) ديوان الأدب : ١٢٢/٢ .

⁽ ٦) المخصص : ١٨٥/٤ .

[.] ١٥٤/٢ : الخصائص (٧)

⁽ ٨) ينظر : نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان . أورد مؤلف الكتاب مئتين وثمان مصدراً كلها تجيء على فعلان ، وذكر في أول كتابه مصدرين شاذين كذلك لنفس الصيغة

⁽ ٩) القرارات النحوية والتصريفية : ٣٩٩

[.] ۱۳/٤ : الكتاب (۱۰)

⁽ ۱۱) أدب الكاتب : ٣٤٧ .

⁽ ١٢) ينظر القرارات النحوية والتصريفية : ٤٣٩ .

- (۱۳) المصدر نفسه : ٤٣٩ .
 - (۱٤) الكتاب : ٤/٩٦ .
- (١٥) الممتع الكبير في التصريف: ١٢٥.
 - (۱۲) الكتاب : ٤/١٨ .
- (١٧) المزهر في علوم اللغة: ٢٠١٨/٢.
 - (۱۸) حاشية الصبان: ٣٤٣/٤
- (۱۹) شرح شافية ابن الحاجب : ۱۰۱/۱ .
 - (٢٠) القرارات النحوية والتصريفية : ٤٤٤
 - . ۲۱) العين : ۷/۸۵ .
 - . ۳۱٦/٤ : الكتاب ٢٢)
 - (۲۳) معانى القرآن : ۱۳۷/۳ .
 - (۲۲) الفصيح : ۲۸۳ .
- (٢٥) ينظر الاصول في النحو: ٣٤٢/٣.
- (٢٦) القرارات النحوية والتصريفية : ٤٥٦ .
 - . ۱۱۰/۱ : الكتاب ٢٧)
 - (۲۸) المقتضب : ۱۱۳/۲ .
 - (٢٩) الفروق اللغوية : ١٢ .
 - (۳۰) الكشاف : ۲۳۳/٤ .
- (٣١) الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الازهر وعلامة بلاد المغرب (ت١٣٧٧هـ).
 - (٣٢) القرارات النحوية والتصريفية : ٤٦٦ .
 - (٣٣) إصلاح المنطق : ١٦٢ .
 - (۳۲) أدب الكاتب : ۱۹۳ .
 - (٣٥) معجم ديوان الادب : ٣٣٩ ٣٤١ .
 - (٣٦) القرارات النحوية والتصريفية : ٤٩٧ .
 - (۳۷) الکتاب : ۳۸۳/۳ .
 - (۳۸) المقتضب : ۱۲۳/۳ .
 - (٣٩) المصدر نفسه : ١٦٤/٣ .
 - (٤٠) شرح ابيات سيبويه : ٢٣٢/٢ .
 - (٤١) المفصل في صنعة الاعراب: ٢٤٩.
 - (٤٢) القرارات النحوية والتصريفية : ٥٠٨
 - (٤٣) المذكر والمؤنث للفراء : ٥٤ .
 - (٤٤) المصدر نفسه: ٥٥ .
 - (٤٥) المذكر والمؤنث ابن الانباري : ١٣٠/١ .
- (٤٦) هو عبدالله بن همام بن سلول بن نبيشة بن مالك بن الهجيم بن حوزة بن عمير، من بني مرّة بن صعصعة بن قيس عيلان ، وينسب الى سلول وهي امرأة مرّة بن صعصعة ، وابناءها ينسبون إليها ، ويقال له العطار لحسن شعره ،

وضعه ابن سلام الجمحي في الطبقة الخامسة من فحول الشعراء الاسلاميين ، وكان شريفا مكينا في قبيلته ، وقد أُختلف في تحديد تاريخ وفاته بين (٧٢) ه على قول ابن كثير ، و (٨٠) ه على حد قول الصفدي . (شعر عبدالله بن همام السلولي : ٧ ، ٥٩) (٤٧) هذا البيت من قصيدة قالها ابن همام في تحريض الامويين على التشبث بالخلافة والابقاء عليها في ايديهم ، واتصافهم دوما بالحيطة والحذر . (شعر عبدالله بن همام السلولي : ٣٦) (٤٨) المذكر والمؤنث ابن الانباري : ١٤٣/١ .

Almasadir

- 2. 'iislah almantiq , abn alsskit (t Υξί) , tahqiq:an muhamad mareab , dar 'iihya' alturath alearabii , t Ν, . Υ٠٠٢
- 3. al'usul fi alnahw , abn alsaraj (t ^{r+1}h) , tahqyq: eabd alhusayn alfatli , muasasat alrisalat , lubnan , (da.t.(
- 4. hashiat alsubban ealaa sharah alashmwny ealaa al'alfiat mahmud bin aljamil , maktabat alsafa , alqahrt , t ', '' '' '' m.
- 5. alkhasayis, 'abu alfath euthman abn jiniy (t $^{\mathfrak{TqYh}}$), tahqiq. muhamad eali alnajar, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, t $^{\mathfrak{L}}$, alqahirat.
- 6. sharah 'abyat siubwih , 'abu muhamad saeid alsyrafy (t ゃ^oh) , tahqiq:an muhamad eali alriyh hashim , dar alfikr liltabaeat , alqahrt , misr , ゝ ੧੧٧٤min.

- 12. alqararat alnahwiat waltasrifiat limajmae allughat alearabiat bialqahirat, talif: khalid bin sueud aleasimii, dar altdmryt, alrayad, t \, . ٢ • ٣
- 14. alkishaf ean haqayiq ghawamid altanzili, 'abu alqasim mahmud bin eamrw alzamkhashari (t arah) dar alkitab alearabii, bayrut, t 1944 rm.
- 15. almukhsasu, abn sayduh eali bin 'iismaeil (t ٤૦٨h) tahqiq: khalil 'iibrahim jafal, dar 'iihya' alturath alearabi, t ١٩٩٦ ١m.

- 18. almuzhar fi eulum allughat wa'anwaeiha, jalal aldiyn ebdalrhmn alsywty (t ٩١١h) thqyq: fuad eali mansur, dar alkutub aleilmiatu, bayrut, t ١٩٦٨ ١m.
- 19. maeani alqurani, lilfira' yahyaa bin ziad (t Y·Yha) tahqiqa:an muhamad eali alnijar wa'akhrawna, aldaar almisriat liltaalif walnushri, alqahirat, t \, .\٩٨٣
- 20. muejam diwan aladb, alfarabii ashaqa bin 'iibrahim (t "o h) thqyq: 'ahmad mukhtar eamri, murajaeat 'iibrahim anys, muasasat dar alshaeb lilnashri, alqahrt " · · · m.
- 21. almufsil fi saneat alaerab, 'abu alqasim alzamkhashari (t orah) thqyq: eali bu malham, maktabat alhilal, bayrut, t ١٩٩٣ \m.
- 22. almuqtadibu, 'abu aleabbas almubarid (t Y·Yh) tahqiq:an muhamad eabdalkhalq eadimat, ealam alkutub, lubnan Y·Y·m.
- 23. almumtie alkabir fi altasrifi, abn esfwr alaishbili (t २२१h) maktabat lubnan, १t १९९२ m
- 24. mawsueat al'aemal alkamilt, al'imam muhamad alkhudar husayn (t h) TYY) jame waeinayat eali ridaan alhusyni, dar alnawadir, dimashq, t T+ 1+ 1m.
- 25. nuqeat alsidyan ma ja' ealaa alfielan, alhusayn bin muhamad alssaghani (t २००h) thqyq: eali husayn albwab, maktabat almuearifi, alriyad, t १९८४)m.